العرب
الجمعة 2020/03/06
السنة 42 العدد 11638

خمسة ممثلين وفرجة مدهشة تستلهم جماليات القبح

«أشياء لا تصلح للاستهلاك الآدمي» عرض إماراتي يقتنص الجمال من النفايات

ما من حدود لتطلعات المسرح الحديث، فهو مسرح التمرد والجرأة وكسر المألوف، والانفتاح على مدارس وثيمات وتيارات عالمية متنوعة، منها مسرح الأشياء المهملة، وجماليات القبح، وفنيات تدوير النفايات، وغير ذلك من مسالك وفضاءات مفجرة للأفكار والمقترحات. وهو ما اشتغلت عليه المسرحية الإماراتية "أشياء لا تصلح للاستهلاك الآدمي".

العالم اليوتيوبي مجرد حلم

شريف الشافعي
كاتب مصري

الشارقة – لا يزال المسرح الخليجي، والعربي، متعافيا، طالما ظل لاهثا خلف التطوير، وباعثا طاقة الأمل والحلم بالتغيير والتثوير. وقد انطلقت العروض المحلية الإماراتية في الدورة الثلاثين من أيام الشارقة المسرحية (29 فبراير – 6 مارس) من هذه الرغبة في تقديم الجديد الفني وتحفيز البشر على التطهّر جماليا وإنسانيا، ومنها عرض "أشياء لا تصلح للاستهلاك الآدمي" الصادم بأبجدياته المغايرة.

> أيام الشارقة المسرحية تحتفي بالتجريب والانفتاح على تيارات عالمية متنوعة منها مسرح الأشياء المهملة وفنيات القبح

إذا كان الواقع المعيش الذي نحياه، برمته، قد بات مُنكَرا، فما من سبيل للبقاء فيه إلا بتغييره، ولو بالقلب، وذلك أضعف الإيمان، لكن هل يمكن إعادة صياغة هذا الواقع دون إعادة إنتاج الإنسان نفسه بمواصفات مختلفة؟ وإذا كان التطور الإنساني شرطا أوليّا، فهل يكون ذلك بتصالح الإنسان مع ذاته، كما هي، بشرورها ونقائصها وعيوبها، أم بتخليصها من سائر النفايات الأخلاقية، وغسلها من خطاياها وآثامها، وتنقيتها تماما؟

أكياس الاستنشاق

هذه التساؤلات الفلسفية، وغيرها، طرحها عرض "أشياء لا تصلح للاستهلاك الآدمي" المثير، لجمعية الشارقة للفنون الشعبية والمسرح الحديث.

طرح العرض المسرحي "أشياء لا تصلح للاستهلاك الآدمي"، من تأليف علي جمال وإخراج وسينوغرافيا حسن رجب وإضاءة محمد جمال وموسيقى موسى البلوشي، سؤالا محوريّا دارت حوله الأحداث كلها، سردا وحوارا، هو "ما هذه الأشياء التي لا تصلح للاستهلاك الآدمي؟".

وإذا كانت الأشياء غير الآدمية، التي جرى تجسيدها على هيئة النفايات وأكياس القمامة الملونة، هي المعادِلة للخِصال البشرية السيئة مثل النفاق والجُبن والنميمة والظلم وغيرها، فهل تستقيم الحياة بنفيها، أم بإعادة تدويرها، أم بالاستسلام لوجودها مع تطهير الإنسان ذاته، بوصفه النفاية الأعظم والأخطر؟

بدت الفكرة، بادئ ذي بدء منذ انطلاق العرض، مستهلكة بعض الشيء، فأكياس القمامة التي يحمل كل واحد منها خصلة إنسانية سيئة تنتقل للفرد بمجرد استنشاقه هواء الكيس، تحيل على الفور إلى "أخلاق للبيع" و"أرض النفاق" والعشرات من النصوص والأعمال الدرامية التي أبرزت إمكانية تعاطي الإنسان للأخلاق على هيئة حبوب أو كبسولات أو جرعات هواء في هذه المرة.

فالمسرحية بهذا المنطق دعوة إلى التغيير والتطهر، ولا مجال لاستساغة فكرة مكرورة من هذا القبيل سوى بمعالجة حِرَفية ماهرة تقدم جديدا في كل شيء، مما زاد صعوبة رهانات صنّاع العرض.

جاء الرهان الأول على الممثلين أنفسهم، الذين أجادوا ليحققوا أكثر من المطلوب منهم. وعلى الرغم من أنهم خمسة فقط؛ فيصل علي، أحمد ناصر، محمود القطان، عبدالله المهيري ونور الصباح، فإنهم قد ملأوا المسرح بالحركة والحيوية والتنقل وتغيير الأوضاع وقوفا وقعودا وارتماء على الأرض، فصاروا كتلا نحتية شاغلة فضاء المسرح باستمرار، بطاقة عشرين ممثلا على الأقل.

إلى جانب أدائهم حركات صعبة وأكروباتية، خصوصا صاحب فكرة تخليص العالم من أكياس القمامة (النفايات الأخلاقية)، الذي جرى حبسه في كيس قمامة، ورفعه إلى السماء داخل الكيس، فيما جرى إلقاء أكياس المهملات على الجمهور، بعد تعذر إمكانية التخلص منها.

تحركت فكرة العرض، بدورها، من خانة النمطية تدريجيا إلى طريق الإدهاش، فلم تكتمل دعوة التطهر من الخصال السيئة بغسلها والتطهر منها وفق الحلول الساذجة المعروفة، وإنما تكشفت المفاجأة، وهي أن الحياة لن تمضي نحو المستقبل إذا تم التخلص من هذه الأكياس الفاسدة، مثلما حلم المثاليون، بل إنه لا توجد وسيلة للتخلص منها أو نقلها إلى مكان آمن، فكان القرار الجماعي بإطلاق سراحها من جديد بعد التعب المُضني في جمعها واختبارها، ولتكن معركة تغيير الإنسان بقرار منه نفسه، إذا أراد إصلاح ذاته، والتطهر الداخلي من "مزابله" ونفاياته الكامنة وعناصره المهملة والفاسدة.

فرجة بصرية

عرف صنّاع العرض حدوده جيدا، وأنه ليس عرض تأليف وأفكار مبتكرة، فجاء التركيز والاشتغال على عناصر المسرحية المجرّدة، ومقوّمات الصناعة الفنية، وعلى رأسها ما يخص الفرجة البصرية الثرية، المريحة للعين، المستثمرة كل شيء، حتى جماليات القبح، وأكياس القمامة المتطايرة، من أجل تصوير الواقع في بشاعته، والإنسان في غلظته، عبر ألوان زاهية وتشكيلات نابضة.

لعبت الإضاءة والموسيقى أدوارا إضافية، فإلى جانب مسايرتهما التعبيرية للحدث الدرامي المتنامي المشوّق منذ رحلة بحث الإنسان عن إنسانيته إلى نهاية المطاف، فإنهما شكّلتا بلورة للغة الجسدية للممثلين كغاية بحد ذاتها، فالعين في عرض كهذا قد تكتفي بالنظر والتأمل في مشاهد كثيرة، وقد اكتملت منحوتات الأجساد بهذه الهالات والأضواء والألوان والخطوط والظلال المنثالة المكثفة، وأكسبتها الموسيقى ليونة وانسيابية وحركية.

نجحت السينوغرافيا كذلك في خلق هارموني متناغم، بالاعتماد على عناصر وخامات متجانسة، قوامها البلاستيك، سواء في الأكياس أو الملابس وأغطية الرأس والبراميل والدمى والطفل الرضيع، الخ، بما أسهم في حبك السيناريو القائم على الرغبة في تشخيص المعنوي وتقديم الأخلاقيات والمشاعر وما يستتر في الضمير ماثلا للعيان.

وسّع العرض كذلك، بذكاء، دائرة انتقاد السلوك الإنساني غير القويم، ليعرّج على مثالب مشتركة بين البشر، بما فتح الباب واسعا للنقد الاجتماعي والاقتصادي وتشريح السلبيات المجتمعية، الأمر الذي منح العرض صفة استثارة الوعي وتنشيط التفكير وشحذ القدرات الآدمية التي باتت صدئة في العصر الراهن.

الواقع المؤلم للرأسمال الثقافي في الجزائر

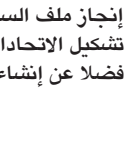

أزراج عمر
كاتب جزائري

من الملاحظ منذ البداية أن الجزائر لا تملك سياسة ثقافية واضحة المعالم وذات أبعاد وطنية محلية، وعربية ودولية في آن واحد، وجراء ذلك تعتبر الجزائر المستقلة من بلدان العالم الثالث التي ضيعت فرص الحضور الثقافي المؤثر في الدوائر الجغرافية المغاربية والمشرقية العربية والعمق الأفريقي والأوروبي، علما أن كل الوقائع تؤكد أنها توجد في ملتقى الغرب والشرق.

ومن المؤسف أن كل شعارات النهوض الثقافي التي رفعت في فترة الاستقلال لم تجد أي تطبيق ميداني جدي وفي المقدمة وعد الانفتاح على الثقافة الأفريقية الخصبة والمتنوعة وعلى ثمرات الثقافة الأوروبية المجاورة بمناسبة احتضان الجزائر في أوائل سنوات الاستقلال للمهرجان الثقافي الأفريقي، وحصولها على عضوية المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم ومنظمة اليونسكو واتحاد الكتاب والأدباء العرب، فضلا عن العضوية في عدد من الهيئات والمنظمات العربية والدولية ذات الطابع الثقافي والسياحي وهلم جرّا.

ففي فترة الثمانينات من القرن الماضي شهدت الجزائر محاولتين في مجال تنظيم قطاع الثقافة والفنون ولكنهما بقيتا حبرا على ورق حيث لم تستغلا، وتتمثل المحاولة الأولى في إنجاز ملف السياسة الثقافية الذي عقب تشكيل الاتحادات الثقافية والفنية، فضلا عن إنشاء كتابة دولة للثقافة والفنون الشعبية التي قامت في ذلك الوقت بندوات تحسيسية وتقييمية مهمة للوضع الثقافي الوطني، بنية مادية ونشاطا ميدانيا، ولقد نتج عنها تقرير دقيق وشامل تضمن مضامين تلك الندوات التي شارك فيها بفعالية الكتاب والأدباء والمؤرخون والفنانون ومختلف المنخرطين في الشأن الثقافي والفني.

من المعروف أن الاستعمار الفرنسي قد ترك بنية مادية ثقافية في الجزائر، ولكن هذه البنية قد تعرضت للتخريب المنهجي مثل تحطيم التماثيل الفنية، وطمس أسماء فنانين وفنانات كبار في مجال الفن التشكيلي والغناء والموسيقى، ودفن الصحف ذات الطابع الاجتماعي والثقافي.

أما على مستوى الهياكل المادية فقد تركت فرنسا أروقة لعروض الفنون التشكيلية، وقاعات للسينما ومكتبات ومسارح في عدة مدن جزائرية، ولكن المسؤولين الجزائريين طوال فترة الاستقلال تركوا تلك البنايات الفخمة فريسة للتآكل والتفكك.

إذا تأملنا ما حدث ولا يزال يحدث في ميدان المعمار الموروث والذي هو بعد ثقافي وفني وحضاري بامتياز، فإننا نصاب بالفجيعة جراء تفشي ظاهرة اندثار معالم أشكال المعمار القديمة ذات الأصل الجزائري وتلك التي تعد جزءا ثمينا من التراث المعماري الحضاري الذي خلفته الإمبراطوريات الأجنبية الكبرى التي شهدها الفضاء التاريخي الجزائري.

وإلى حد الآن لا يوجد تنظيم حداثي للمعمار الجزائري من طرف الدولة وجراء ذلك فقد تحولت المدن والقرى إلى أشباح من الخراب المحاصر بركام المزابل المتراكمة، والوحول في الشتاء والغبار في الفصول الأخرى.

وفي هذا الخصوص بالذات فإن الجزائر قد فشلت فشلا ذريعا في إنتاج هوية معمارية وطنية ذات خصوصية ومؤسسة على نماذج التراث المعماري القديم ونماذج المعمار الموروث عن الحضارات المتعاقبة بالجزائر. وعلى هذا الأساس فإن الثقافة المعمارية المتميزة والمتطورة وجمالياتها مطموسة ومغيبة في المشهد الوطني بالكامل.

وفي إطار البنية المادية للثقافة والفن يلاحظ أيضا أن المكتبات العمومية والخاصة في الجزائر قليلة جدا مقارنة بتعداد السكان الذي يربو على 45 مليون نسمة. وأكثر من ذلك فإن المكتبة الوطنية بالعاصمة، مثلا، تتميز بفقر نوعية وكمية المؤلفات التي تحتويها وبخلوها من الرصيد الفكري والعلمي والفني الأجنبي المؤثر في العالم.

وباختصار فإن المكتبات العمومية والخاصة في الجزائر لم تساهم حتى الآن في الإقلاع الثقافي الوطني وفي خلق البيئة الثقافية المتقدمة ذات الإشعاع في الفضاءات الحضرية وفي أرياف الجزائر العميقة. وبعبارة أخرى فإن المكتبات في الجزائر ليست سوى رفوف يتآنس فيها الغبار والصمت والكتب الصفراء القديمة والحديثة معا وغير مؤهلة معماريا وتنظيميا لأن تكون منصات للتثقيف الحضاري.

هناك مشكلة خطيرة في الوضع الثقافي الجزائري وتتلخص في أن جميع المعالم الثقافية والحضارية منسية أو مدمرة وكان بالإمكان تحويلها إلى نقاط مضيئة في الحياة الوطنية، فضلا عن استثمارها كقوة ناعمة اقتصاديا بما في ذلك الثروة الأثرية على امتداد الصحراء الجزائرية الأكبر في العالم.

وبسبب ذلك نجد جميع المواقع الحضارية حيث ولدت رموز الهوية الثقافية والفنية الوطنية مطموسة، ولا يعرف عنها العالم شيئا يذكر، وفي هذا الخصوص يمكن الإشارة إلى موقع أكبر أهم جامعة فلسفية تأسست في التاريخ القديم بمداورش بمنطقة الأوراس، الذي لم تنفخ فيه الحياة ولم يروج له ليكون مزارا فلسفيا ملهما لمدرسي وعشاق الفلسفة وللفلاسفة في العالم معا، وزيادة على هذا فإن الدولة لا تملك مشروع تأسيس متاحف للأدباء والمفكرين والفنانين عبر الوطن لترسيخ مثل هذا التقليد الحضاري الذي من شأنه أن يربط الأجيال بذاكرتها الأدبية والفكرية والفنية ويغذيها روحيا.

> المشكلة الخطيرة في الوضع الثقافي الجزائري تتلخص في أن جميع المعالم الثقافية والحضارية منسية أو مدمرة

هناك إنكار جزائري مفزع للشخصيات الأجنبية الأدبية والفكرية والفنية التي عاشت وأنتجت في الجزائر، أو لتلك التي ارتبطت بها بأواصر روحية ورمزية بدءا من المفكرين والفلاسفة والأدباء والفنانين القدامى والمحدثين والمعاصرين أمثال أبوأليوس لوكيوس، وأفلوطين، والقديس أوغسطين، وابن خلدون، وكارل ماركس، وجان بول سارتر، وسيمون دو بوفوار، وألبير كامو، ولوي ألتوسير، وروجيه غارودي، وجان فرانسوار ليوطار، وجاك دريدا، وإتيبان ديني، ومريم ماكيبا، وسعدي يوسف، وسليمان العيسي، وشوقي بغدادي، وعبدالعزيز الراغب، ومنور صمادح، ويوسف إدريس، وغيرهم كثير جدا حيث أن هؤلاء لم يصبحوا رموزا ثقافية شعبية في ضمير الأجيال الجزائرية الجديدة.

تدمير الفن